

الجلسة 13

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استخلاص الجلسة الماضية

لقد حللنا إشكاليات الشيخ الأعظم تجاه الجوادر حول مسألة «العدول» فإن الجوادر قد أدرج وجوب العدول ضمن مصاديق «الفورية» بينما الشيخ الأعظم قد استعرض ثلاث احتمالات حولها قائلاً:

«وأما وجوب العدول:

1. فهو من فروع الترتيب.

2. ويحتمل - ضعيفاً - كونه غير متفرع على شيء، ويكون المدرك فيه مجرد النص. (فوجوب العدول تعبدى تماماً)

3. وأضعف منه كونه من فروع الفورية (كما زعمه الجوادر) وإن لم نقل بالترتيب، وجهه - مع ضعفه - يظهر بالتأمل.»[1]

و ربما ثبّر وجه الأضعيفية بأن عملية العدول - من المتأخرة إلى المتقمة - تنسجم مع الترتيب لا مع الفورية إذ الفورية قد تقيد بإمكانيتها - بحيث لم يستغل بالحاضرة - بينما المكافح حينما استغل بالحاضرة فلا يمكنه رعاية الفورية و المبادرة إليها و لهذا لا يتاسب العدول مع الفورية - وفقاً للشيخ الأعظم. بينما الحق أن «إيجاب العدول» من صلاة إلى صلاة يلائم الفورية و المبادرة إلى الصلاة السابقة - وفقاً للجوادر.

وبصياغة أخرى: قد افترض الأعلام أن «المانع الشرعي كالمانع العقلي» فعلى إثره، إن المبتدأ بالحاضرة سيخرج شرعاً عن الفورية وبالتالي ستتمكن الفورية بحقه عقلاً إذ لم يتبق موضوع للفورية - مع البدء بالحاضرة - أساساً.

أجل إن هذه الضوابط تتأتى بغض النظر عن الرواية المجوزة للعدول - من الحاضرة إلى السابقة - بينما لو لاحظناها لوجدناها تُجزي العدول رغم اعتقاد بالفورية، ولكن حيث تناهوا الأن بغض النظر عن الرواية وبالتالي سيتبين العدول مع الفورية - خلافاً للجوادر - بل سيتلائم مع الترتيب فحسب - وفقاً للشيخ الأعظم.

التمايز الخامس ما بين الجوادر و الشيخ الأعظم

5 و أمّا الفارق الخامس بينهما، فقد أبداهما الشيخ قائلاً:

و أما بطidan الحاضرة و صحتها في سعة الوقت:

- فيحتمل تفرّعه على الفورية بناء على اقتضاء الأمر المضيق (كالأمر بالقضاء) النهي عن ضده الموسّع (أي الحاضرة) و عدم الأمر به.

- ويحتمل تفرّعه على الترتيب وإن لم نقل بالفورية (بحيث لا يرتكب الحرام بل يعدّ باطلًا وضعياً فحسب إذ الحرمة تترتب لو تَخَلَّفَ عن الفورية المنهيّ ضدها)

و أمّا حرمة التشاغل بالأضداد، فلا إشكال في أنه من فروع الفورية (وفقاً للجواهر و الشّيخ معاً)[2]

بينما صاحب الجواهر لم يُستعرض احتمالين بل قد حصر بطلان الحاضرة لأجل إهمال «الترتيب» - لا لأجل الفورية - قائلاً:

«بطلان الحاضرة المقدمة على الفائنة في السعة (نظراً للفورية) بل في الغنية الإجماع عليه، بل هو قضية تصريح المفید بالحرمة، ضرورة لزومها للفساد في مثلها (إذ النهي في العبادات يستدعي البطلان) بل الظاهر أنه كالفورية عندهم من لوازم الترتيب.»

النّحاكم ما بين العلمين

و حتى الآن قد استأثرنا أحقيّة مقالة الجواهر: «بأنّ المعتقد بالترتيب سيُقرّ بالفورية حسب الفتوى وبالعكس» و «أنّهما يندكّان ضمن نزاعٍ موحدٍ» لا نزاعين - بخلاف الشّيخ الأعظم - و لهذا لو رأينا الروايات لرأيناها قد صارت هذه المسألة بصياغٍ موحدٍ - تجب الإعادة و لا تجب - فلم تطرّق إلى مسألة الفورية أساساً.

فالسبب الذي أوّه نزاعين هو أنّ حقيقة «الفورية و الترتيب» متفاوتتان في نفس الأمر فمن ثمّ قد ورد تعبيران متغايران بالُّنطق، إلا أنّ النّزاع لا يتُشَعَّب إلى نزاعين بسبب هذا التّغایر اللّفظي، بل تَجَد الأقدمين قد نازعوا جهه واحدة فحسب و أفتوا بها معًا أيضًا - أي الترتيب مع الفورية - و ذلك نظرًا لتصريح الصّيمري و ابن فهد الحلبي مسبقاً، فحيثما استنّتّجَ الجواهر من كلمات الأقدمين حيث قد تحدّثوا حول الترتيب - لا الفورية - و لهذا قد حاول الجواهر أن يُعيد كافية الأقوال الدالة على الفورية إلى الترتيب.

اعتراضية جلية تجاه صاحب الجواهر

ونلاحظ عليه بأننا لو سايرنا مع ملازمة صاحب الجواهر - بأنّ المعتقد بالفورية يُقرّ بالترتيب و بالعكس - لما صحّ تفكيك الجواهر بين آثار الفورية و الترتيب، وبالتالي لا يُتاح له أن يقول بأنّ «البطلان» ناتج عن وجوب الترتيب و أنّ «الحرمة» ناتج عن الفورية، إذن لا يتم التّفكّك بين الآثار و الثّمرات التي استذكرها مسبقاً، لأنّه قد افترض أنّ المعتقد بالترتيب هو نفسه يُعرف بالفورية أيضًا، ولهذا لا داعي للتفريق ما بين الثّمرات، بل كان لزاماً عليه أن يدمج ما بين آثار الفورية و الترتيب معًا - على حد سواء - و ذلك نظرًا للإجماعين في حق «الترتيب و الفورية» معاً.[3]

و قد انسكب هذه الإشكال تجاه الشّيخ الأعظم أيضاً، فرغم أنه لم ينسب التّلازم إلى كافة الأصحاب - كما صنعه الجواهر - إلا أنه حينما نسب التّلازم إلى معظم الأصحاب فقد واجه إشكالنا - تجاه الجواهر - أيضاً حيث كان يفترض عليه أن يوحّد بين آثار «الترتيب و الفورية» أيضًا.

فختام الحوار في هذا المجال، أنّ سبب كافة هذه الشّجارات العلمية هي ألسنة الروايات المتغيرة فإنّها قد «رَتَّبت الحاضرة على الفائنة» فحسب ثمّ استذكّرت بعض الآثار من أن تطرّق إلى فوريّة الفائنة، ثمّ على أساس «الترتيب» قد استأثر البعض

«الفوريّة» فبان الشّجار بسبب بياناتها الخاصة.

فالنتائج المتّخذة - حتّى الانّ - هي الشّهرة المتقدّمين و المتأخّرين تجاه المواسعة بحيث لم يتوّفر اشتهر للقادمي تجاه المضايقة، و ذلك وفقاً للجواهر و مفتاح الكرامة - الآتي - .

معالجة الإجماعات المطروحة ضمن كتب الأقدمين

و أمّا الإجماعات التي نُشاهدها ضمن استدلالات ابن إدريس و السّيد المرتضى و ابن زهرة تجاه المضايقة و التّرتيب، فتَبدو أنّها صوريّة مضادّة للواقع، و ذلك نظراً لِنُكّات كتاب مفتاح الكرامة قائلًا:[4]

«و بهذا كله يندرج الظنّ بخلاف ما كان صريحاً من تلك الإجماعات المدعّاة على المضايقة فضلاً عن غير الصريح منها، و كم من إجماع للسّيد علمنا أنّ الإجماع على خلافه فضلاً عن ابن إدريس و شيخه ابن زهرة، و كم من إجماع ادعاه في «السرائر» ثم ادعى من غير تقادم عهد خلافه، كما وقع له ذلك في بحث الولاء (في الإرث) فإنه نقل الإجماع على أنه إذا كان المعتقد المتفوّق امرأة فولاؤها لعصبتها دون ولدها و إن كانوا ذكوراً ثم رجع عنه لأنّه راجع تصانيف الأصحاب و أقوالهم فوجدها مختلفة ثمّ ما بعد به المدا حتّى نسب إلى الخلاف خلاف ما نقل هو عنه إلى غير ذلك مما وقع في «السرائر[5]» و إجماعات «الغنية» معلوم حالها فهي حجّة ما لم تعارض[6]»

و أمّا إجماعاً «الخلاف[7]» فليسا نصّين في الوجوب بل أحدهما صريح في الجواز و أنّهما كإجماعي الشريف المحسن أبي الحسين الرّسي[8] القابلين للتّأویل بما ذكره في «المعتبر[9]» فتدبر هذا حال فتاواهم و إجماعاتهم.

و الذي يؤيّد ما قلناه: أنّ كتب المتقدّمين و إجماعاتهم بمرأى من المتأخّرين و قد اتفقا (المتأخّرون) على مخالفتهم، فلو لا أنّهم (المتأخّرين) علموا أنّ الحال في ذلك ليس كذلك (ليس بحجّة و معارضة) لما أقدموا على المخالففة، و يظهر للمتّبع ندرة كون الحقّ مع المتقدّمين حيث يختلفون، و ناهيك مسألة ماء البئر فقد ادعى المتقدّمون على نجاسته بالمقارنة ما يزيد على أربعة عشر إجماعاً[10]، و مع ذلك أطبق المتأخّرون على خلافهم.

هذا كله على تقدير تسلّيم أنّ المتقدّمين جمیعاً مخالفون، و إلّا فقد عرفت[11] أنّ خمسة عشر فقيهاً منهم على المواسعة.»

[1] رسائل فقهية (أنصارى) (رسالة في المواسعة و المضايقة). قم ص279 مجمع الفكر الإسلامي.

[2] أنصارى مرتضى بن محمداماين.رسائل فقهية (أنصارى) (رسالة في المواسعة و المضايقة). قم ص279 مجمع الفكر الإسلامي.

[3] ولكنّ حامي عن الجواهر و الشّيخ بأنّهما قد نقلوا الآثار عن العلماء بحيث كانا يُحلّلان كلمات الأصحاب فلم يحكموها برأيهما لكي يرد الإشكال عليهما و لهذا سأستعرض مقالة الجواهر تجاه ذلك: و بعض المحدثين و بعض علمائنا المعاصرین على ما حكى عن بعضهم: يجب التشاغل بقضاء الفوائد فوراً عند الذكر في سائر الأوقات إلا وقت ضيق الأداء (الحاضرة) أو الاستغفال بما لا بد منه من ضروريات المعاش من التّكسب و الأكل و الشرب. و يجب أن تترتب بمعنى تقدم (الفائنة) على الحاضرة مع سعة الوقت. بل يجب العدول عنها (الحاضرة) إليها (الفائنة) لو كان قد ذكرها في أثنائها. بل هذا الترتيب شرط في صحتها (الحاضرة) و صحة غيرها من العبادات. بل و حلّية (تكليفاً) باقي ما ينافيها من سائر الأفعال و الأعمال المباحات (فمتوقّفة على امتنال الفائنة أولاً) إلا ما يضطرّ إليه الحياة أو النّفقات الواجبات من غير فرق في ذلك كله على الظاهر منهم: بين اتحاد الفائت و تعددّه. و بين الفائت ليومه و غيره. و بين ما كان سببه العمد و التّقصير و غيره. بل صرح بعضهم أو أكثرهم بالأول (أي وجوب التشاغل الفوريّ بالفائنة) من ذلك، نعم لم ينصّوا جميعهم على جميع ما سمعته في العنوان، لكنّهم قد اتفقوا

جميعاً كما قيل على الترتيب (الفائنة على الحاضرة).

- [4] حسيني عاملی محمدجواد بن محمد. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة (ط. الحديثة). 9. Vol. 645 جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.
- [5] السرائر: كتاب العتق في أحكام الولاء ج ٢ ص ٢٤ ٢٥.
- [6] تقدّم من الشارح نقل ما يعارض هذه الإجماعات في ص ٥٣٥ و ص ٦٤٠.
- [7] تقدّم في ص ٦٣٤ و ٦٢٣ و ٦٤٠.
- [8] تقدّما في ص ٦٣٢.
- [9] المعتبر: في قضاء الصلوات ج ٢ ص ٤٠٨ ٤٠٩.
- [10] تقدّم في: ج ١ ص ٣٢٠ ٣٢٥.
- [11] تقدّم في ص ٦١٦ و ما بعدها.